

مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية والعربية

خديجة محمد احمد الاعسر*

عمر عبد الحى صالح البيلى**



مقدمة

لا تعتبر أزمة الديون الخارجية للبلاد النامية التي صاحبت اعلان حكومة المكسيك فى اغسطس عام ١٩٨٢ عجزها عن الوفاء بخدمة ديونها الخارجية المرة الاولى التي يعرف فيها العالم هذه المشكلة. فمنذ بداية القرن التاسع عشر وحتى الان شهد العالم خمس ازمتات مماثلة خلال الفترات (١٨١٧-١٨٢٥) و (١٨٧٠-١٨٧٦) و (١٩٠٠-١٩١٤) والعشرينات من هذا القرن ثم تلك الازمة الاخيرة. وقد عانت كل من الأرجنتين والبرازيل ومصر والمكسيك واسبانيا وتركيا من تلك المشكلة فى اغلب تلك الفترات ومنها الفترات الثلاث الاخيرة^(١).

ولم تحدث الازمة الاخيرة فجأة ، اذ ان جذورها كانت قائمة قبل اعلان عدة دول عن عجزها عن الوفاء بخدمة ديونها الخارجية . فقد اصدر البنك الدولى تقريراً أوضح فيه انه فى نهاية الستينات وأوائل السبعينات كانت هناك عدة دول - منها شيلي وغانا والهند واندونيسيا وباكستان وبيرو وتركيا وافغانستان ومصر ويوغسلافيا - تواجه صعوبات فى خدمة ديونها الخارجية^(٢) . كما عانت بعض دول اوربا الشرقية كذلك من تلك المشكلة وتوصل بعضها الى اتفاقات إعادة جدولة الديون الخارجية فى السبعينات ، وامتدت الازمة كذلك لتشمل بعض كبرى الشركات العالمية^(٣).

*د. خديجة محمد أحمد الاعسر - استاذ مساعد بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة.

**د. عمر عبد الحى صالح البيلى -مدرس الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة أسيوط .

ويتضح مدى العبء الذى تتحمله اقتصاديات البلدان النامية فى تجاوز خدمة الديون الخارجية للديون المنصرفة ذاتها خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩١ بعد ان كانت تمثل نحو ثلثى الديون خلال عقد السبعينات ، مع ارتفاع الرصيد الكلى للديون الخارجية للبلاد النامية من نحو ٦٥٨ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى نحو ١٥٣٩ بليون دولار عام ١٩٩٠ ثم نحو ١٨١٢ دولار عام ١٩٩٣ (المجدول رقم ١) (٤).

ادت ازمة الديون الخارجية الى تقييد اسواق الائتمان الدولية امام البلدان النامية ، وبالتالي اعاقا تنفيذ الاستثمارات اللازمة لانحجاز خطط وبرامج التنمية الاقتصادية وهو ما يؤدى بدوره الى انخفاض الناتج المحلى الاجمالى ونقص الصادرات وانخفاض القدرة على خدمة الديون الخارجية ، وادت الازمة المذكورة كذلك الى ازدياد صعوبة شروط اقتراض البلدان النامية - مثل ارتفاع معدلات الفائدة وتقصير فترات السماح وفترة سداد الدين - مما يؤدى الى ارتفاع عبء خدمة تلك الديون . ويؤدى ارتفاع عبء خدمة الدين الى ضرورة فرض معدلات ضريبية اشد ارتفاعا لمواجهة مما يعوق جذب الاستثمارات الخاصة وضياع فرصة الحصول على ايرادات عامة من تلك الاستثمارات . وقد ايدت الدراسات وجود تلك العلاقة العكسية بين زيادة الديون الخارجية والاستثمار (٥) . وقد تتعرض الدولة المدينة غير القادرة على خدمة ديونها لضغوط سياسية من جانب الدول الدائنة مما ينقص من سيادتها الوطنية.

بدأت أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية فى الانفراج منذ عام ١٩٨٧ ، حيث انخفضت نسبة اجمالى الديون الى قيمة صادرات البلاد النامية من ١٨٠٪ عام ١٩٨٦ الى ١٦٦,٢٪ عام ١٩٨٧ واستمر ذلك الانخفاض حتى بلغت النسبة المذكورة ١٠٥,٥٪ عام ١٩٩٣. اما نسبة خدمة الديون الى اجمالى قيمة صادرات السلع والخدمات فى البلاد المذكورة فقد انخفضت من ٢٢,٨٪ عام ١٩٨٦ الى ٢٠,٦٪ عام ١٩٨٧ ثم بلغت ١٤,٢٪ عام ١٩٩٣ (٦) . ولايعنى ذلك ان مشكلة المديونية الخارجية قد خفت حدتها فى جميع البلدان النامية ، اذ ان بعض بلدان افريقيا وامريكا اللاتينية لاتزال تعاني من تلك المشكلة.

اثرت الازمة المذكورة كذلك على اقتصاديات البلدان المتقدمة . فقد ادى تقييد اسواق الائتمان امام البلدان النامية الى نقص وارداتها من الدول المتقدمة وانكماش النشاط الاقتصادى فى هذه الاخيرة وزيادة معدلات البطالة بها . فقد انخفضت صادرات بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى البلدان النامية غير المصدرة للبتترول بنحو ١٤ بليون دولار عام ١٩٨٢ ، عنه فى عام

جدول رقم (١)
تطور رصيد الديون الخارجية للبلدان النامية
خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٧٠

(بالبيون دولار امريكى)

١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	السنة	بيان
١٨١٢	١٥٣٩	٦٥٨	٠٠		الرصيد الكلى للديون
١٨٦	١٤٤	١٢١	١٣		التدفق الكلى للديون
١٤٢٤	١٢٢٦	٤٨١	٦٢		الديون القائمة
١١٠	٩٢	٤٤	٦		المسدد من اصل الدين
١٨٠	١٣٦	١١٥	١٣		الديون المنصرفة
٥٨	٥٩	٣٥	٢		مدفوعات الفوائد
١٦٨	١٥١	٨٨	٩		خدمة الدين

Source: The World Bank, World Debt Tables 1994-1995, Vol.I, pp. 192-294.

جدول رقم (٢)
تطور مؤشرات الديون الخارجية للبلدان النامية
بين عامى ١٩٩٣ و١٩٨٠

(نسب مئوية)

١٩٩٣	١٩٨٠	المؤشر
١٧٢,١	٨٨,٤	الرصيد الكلى للديون / صادرات السلع والخدمات
٣٩,٧	٢٦,٨	الرصيد الكلى للديون / الناتج القومى الاجمالى
١٨,٢	١٣,٣	خدمة الديون / صادرات السلع والخدمات
٢١,٩	٥٦,٧	احتياطي العملات الدولية / الرصيد الكلى للديون
١٩,٣	٢٥,١	الديون قصيرة الاجل/ الرصيد الكلى للديون

Source: The World Bank, World Debt Tables 1994-1995, Vol.I, PP 192-294.

١٩٨١ ، وهو ما يعادل نحو ٣٥٠ الف فرصة عمل^(٧) . وتعرض النظام المالى العالمى للاضطراب نتيجة عدم قدرة البلاد النامية على سداد ديونها المستحقة للبنوك العالمية ، حيث بلغت تلك الديون نحو ثلثى القروض البنكية^(٨) .

اسباب أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية

يتم الاتجاه نحو الاقتراض الخارجى عند عدم كفاية الموارد المتاحة (ممثلة فى الادخار المحلى والمعونات الفنية والمالية والاستثمارات الاجنبية ... الخ) لتغطية الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية . ولا يمثل الاقتراض من الخارج اية مشكلة طالما انه يكمل الموارد المتاحة ويستغل فى استثمارات ذات كفاءة تسمح بالوفاء بأعباء الدين الخارجى .

وقد رأى عدد من الاقتصاديين ان عملية التنمية الاقتصادية يصاحبها حدوث المديونية الخارجية ، اذ تبدأ تلك العملية بمرحلة " المدين الناشئ " وفيها تعاني الدولة عجزاً متزايداً فى الميزان التجارى يستلزم الاقتراض من الخارج . وينتج عن الاقتراض الخارجى نشأة اعباء خدمة الديون وحدثت تزايد مستمر فى معدل (الديون / الصادرات) . بعد ذلك تبدأ مرحلة " المدين الناضج " وتشهد تناقصاً فى عجز الميزان التجارى حتى يبدأ حساب العمليات الجارية فى تحقيق فائض ، مع استمرار التدفق الداخلى لرؤس الاموال والقروض الاجنبية ولكن مع تناقص معدل (الديون / الصادرات) والتدفقات الخارجة للفوائد وعبء خدمة الديون . وقد تستغرق المرحلتان السابقتان نحو ربع قرن ، يليهما نحو عقد يزداد فيه الفائض التجارى وينخفض الدين الخارجى ومعدل (الديون / الصادرات) وحدث تدفق خارج صاف لرؤس الاموال . بعد ذلك تبدأ مرحلة اخرى هى مرحلة " الدائن الناشئ " يليها مرحلة " الدائن الناضج " وفيهما يصبح الاقتصاد مقرضاً فى اسواق رأس المال العالمية^(٩) .

ولا يبدو ان التاريخ الاقتصادى يؤيد حتمية تزامن المديونية الخارجية مع التنمية الاقتصادية ، فقد عانت بعض البلدان من تكرار تعرضها لازمة المديونية الخارجية دون التحول الى مراحل الدائنية ، كما ان العديد من الاقتصاديات لم تتعرض للاقتراض الخارجى من اجل انجاز التنمية الاقتصادية . لذلك فمن الافضل دراسة حالة كل دولة مدينة على حده لمعرفة الظروف والعوامل التى ادت الى حدوث المديونية الخارجية .

وقد فسر بعض الاقتصاديين عدم قدرة بعض بلدان شرق اوربا وامريكا اللاتينية على خدمة ديونها الخارجية بأسباب نفسية تتمثل فى انتقال عدوى عدم القدرة على السداد من بعض الدول الى الدول المجاورة (١٠) . وقد يصعب قبول ذلك التفسير من الناحية الاقتصادية ، والاقرب الى الصحة هو تشابه البلدان المتجاورة فى الظروف الاقتصادية مع تفاوت حدة المشكلات الاقتصادية من دولة الى أخرى فى نفس الاقليم . وتعجز البلدان التى تعانى من مشكلات اقتصادية اكثر حدة أولا عن خدمة ديونها الخارجية ، ثم تتبعها البلدان المجاورة التى تعانى من مشكلات اقل حدة عندما تزداد حدة هذه المشكلات .

وتوضح الكتابات التى تناولت ازمة المديونية الخارجية للبلدان النامية وجود عوامل خارجية واخرى داخلية سببت تلك الازمة ، ونعرض فيما يلى اهم تلك الاسباب:

١- العوامل الخارجية

تعرضت اقتصاديات البلدان النامية لعدد من الصدمات والعوامل الخارجية - اى التى لاتخضع لسيطرة متخذ القرار فى تلك البلدان - غير المتوقعة وفشلت فى تجنب اثارها السلبية مما ادى الى نشأة أو زيادة مشكلة المديونية . ومن أهم تلك الصدمات والعوامل ما يلى :

(١) الركود الذى شهدته اقتصاديات البلدان المتقدمة

شهدت اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ركودا اقتصاديا فى اوائل الثمانينات ، اذ بلغ متوسط معدل النمو السنوى الحقيقى فيما بين ١٩٨٠ و١٩٨١ نحو ٢,١٪ ثم انخفض الى ٣,٠٪ خلال عام ١٩٨٢ بعد ان كان ٣,٢٪ خلال الفترة من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٧٩ (١١) . وقد ترتب على ذلك الركود قيام تلك البلدان باتباع سياسات الحماية التجارية لمنتجاتها مما اضعف من القدرة التنافسية لصادرات البلدان النامية فى مواجهة صادرات البلدان المتقدمة . وتشير الاحصائيات الى انخفاض متوسط التغير السنوى فى اسعار صادرات البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل من ١٤,٧٪ خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٠ الى ٤,٩٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ ، فى حين كانت الارقام المناظرة الخاصة بدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ٣,١٠٪ و ٤,١٪ على التوالى (١٢) . وكانت محصلة ذلك التطور انخفاض حصيللة البلدان النامية من النقد الاجنبى وضعف قدرتها على خدمة ديونها الخارجية .

(٢) سياسات المساعدات والاستثمارات والقروض الاجنبية :

تعد المساعدات والقروض والاستثمارات الاجنبية المقدمة والمتجهة الى البلدان النامية من وسائل سد الفجوة بين الادخار والاستثمار فى هذه البلدان الا انه قد لوحظ فيما يتعلق بتلك الموارد مايلى:

أ- انخفاض المساعدات الانمائية الرسمية المقدمة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من ٤٨ ٪ من الناتج القومى الاجمالى لتلك البلدان عام ١٩٦٥ الى ٣٤ ٪ منه عام ١٩٧٠ ويقائنها عند هذا المستوى تقريبا خلال العقدين الماضيين^(١٣) . ولتعويض ذلك الانخفاض فى المساعدات لجأت البلدان النامية الى الاقتراض من مصادر خاصة بشروط صعبة مما ادى الى نشأة أو زيادة المديونية الخارجية . وقد اوضح فاليلى ان المساعدات التى تقدمها الدول المتقدمة الى البلدان النامية تبلغ اقل من نصف موارد الرسوم الجمركية التى تجببها حكومات هذه الدول من وارداتها من البلدان النامية ، ولدرجة ان صافى تدفقات الموارد يتجه من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة^(١٤)

ب- قد توجه تلك الموارد نحو اشباع الحاجات الاستهلاكية بدلا من تنفيذ استثمارات جديدة تسهم عوائدها فى خدمة اعباء الديون .

ج - ترتبط المساعدات الاجنبية فى حالات عديدة بعوامل سياسية وبحيث تتيح للحكومات المانحة قدرا من النفوذ على الحكومات المتلقية^(١٥)

د- ينص كثير من اتفاقيات المنح والقروض الاجنبية على ضرورة شراء الآلات والمعدات واستقدام الخبراء وتنفيذ عمليات النقل من مؤسسات وشركات الدولة المانحة بأثمان اعلى من مثيلتها فى السوق العالمى . ويصف لومباردى ذلك الموقف بالقول ان توسع برامج منح الائتمان لتنمية صادرات البلدان المتقدمة قد حولت التجارة الدولية من وسيلة للتنمية الدولية إلى احد اشكال التهرب الدولى من سداد الديون^(١٦)

هـ - ادت المساعدات الفنية فى حالات عديدة الى زيادة الاعتماد على الاسواق الاجنبية لشراء معدات ومستلزمات الانتاج وهو مااستتبع الاقتراض الخارجى .

(٣) تغيرات الاسعار العالمية للبترول :

يرى بعض الاقتصاديين ان الزيادة التى شهدتها اسعار البترول فى السوق العالمى والتى بلغت

٤٠٠٪ عام ١٩٧٤/٧٣ ثم ١٦٥٪ بين عامى ١٩٧٩ و١٩٨١ قد ادت الى زيادة اثمان مدخلات الانتاج فى الدول الصناعية وبالتالي الى ارتفاع اسعار المنتجات ، مما استلزم من الدول النامية الاقتراض الخارجى لتمويل وارداتها من تلك السلع التى ارتفع ثمنها علاوة على وارداتها من البترول^(١٧) . الا ان السطور السابقة قد اوضحت ان جذور أزمة المديونية الخارجية كانت موجودة قبل ارتفاع اسعار البترول فى نهاية عام ١٩٧٣ .

وقد ادت زيادة اسعار البترول الى توفر اموال متاحة للاقراض لدى البنوك العالمية مما سهل عملية اقراض البلدان النامية ، وخاصة ان اسعار المواد الاولية التى تصدرها لم ترتفع بنفس درجة ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية التى تستوردها .

(٤) سياسات البنوك العالمية :

تراكمت لدى البنوك العالمية مبالغ كبيرة مما سمي " الدولار الاوروبى " لانتخض لاية رقابة رسمية من السلطات النقدية . وصاحب ذلك التراكم انخفاض فى الطلب على الاقتراض من جانب المستثمرين التقليديين فى الدول المتقدمة فى بداية السبعينات^(١٨) . ولم تقبل هذه البنوك شراء اذون خزانة امريكية ذات عائد يقل عن التكلفة الحدية لجذب الودائع بنحو ٢٪^(١٩) . وادت حرب فيتنام الى تناقص معدلات الاستثمار والارباح فى الاقتصاد الامريكى فى أواخر الستينات فقامت الشركات الامريكية بتحويل بعض استثماراتها الى البلدان النامية للاستفادة من انخفاض الأجور واتساع الاسواق . وقد ترتب على ذلك اتساع نشاط البنوك الامريكية فى البلدان النامية لتقديم الخدمات التمويلية للشركات الامريكية ، مع زيادة حجم سوق " الدولار الاوروبى " ^(٢٠) .

ومن اجل استثمار تلك الموارد المتراكمة اتجهت البنوك نحو اقراض عملاء جدد كان يتم تجاهلهم من قبل ، وهم البلدان النامية ، وبشروط ميسرة تتمثل فى مبالغ اكبر وفترات سماح واستحقاق اطول ومعدلات فائدة اقل^(٢١) . وقد اتبعت تلك البنوك سياسة الاقراض المشترك - اى اشتراك عدد من البنوك فى تقديم القرض الواحد - من اجل توزيع مخاطر عدم السداد مما ادى الى زيادة مبالغ القروض وخفض درجة المخدر فى اتخاذ قرارات الاقراض . واشترطت البنوك المقرضة ارتباط اسعار فائدة القروض بأسعار الفائدة السوقية التى تتحدد على اساس اسعار الفائدة بين البنوك فى لندن والتى تعرف باسم LIBOR . ولقد ارتفعت معدلات تلك الفائدة خلال السبعينات مما القى بعبء تحمل

مخاطر الائتمان ، وزيادة عبئه ، على الدول المقترضة . وقد وصف " بول فاليلى " ذلك النظام بقوله ان البنوك اصبحت سمسارة ماليين اكثر منها مؤسسات مصرفية ، حيث اتجهت الى شراء الاموال فى سوق الدولار الاوروبى أو من البنوك الاخرى لاعادة اقراضها باسعار فائدة اكثر ارتفاعا . وقد ارتفعت قيمة عمليات سوق الدولار الاوروبى من نحو ٥٥ بليون دولار عام ١٩٦٥ الى اكثر من ٢١٠٠ بليون دولار مع نهاية عام ١٩٨٤^(٢٢) . وبما شجع البنوك على زيادة اقراضها للبلدان النامية عدم توقف هذه البلدان عن خدمة ديونها قبل نشوء الازمة ، كما ساد اعتقاد ان الديون الرسمية لاتخضع لاعتبارات الحذر والحيطه الواجبه من جانب البنوك لاختبار قدرة العميل على سداد القروض^(٢٣) . ومن العرض السابق يتضح قيام البنوك العالمية بدور بارز فى نشأة مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية.

(٥) السياسة النقدية للولايات المتحدة الامريكية :

ترتب على سباق التسلح الذى كان قائما بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ازدياد الدين الخارجى للولايات المتحدة الذى بلغ نحو ١٠٠ بليون دولار عام ١٩٦٩ وتجاوز ١٠٠٠ بليون دولار عام ١٩٨٤ . وقامت حكومة الولايات المتحدة بتسوية عجز ميزان مدفوعاتها بزيادة الاصدار النقدى الذى يمثل احتياطيا نقديا عالميا بلغ نحو ١١٣٪ من الناتج الاجمالى العالمى ، اى ان اغنى دولة فى العالم اعتمدت على الدول الفقيرة فى تسوية عجز ميزان مدفوعاتها ، وفقا لوصف فاليلى^(٢٤) . وقد اتبعت الولايات المتحدة بعد عام ١٩٨٠ سياسة نقدية تقييدية ادت الى ندرة نسبية فى عرض الدولار الامريكى فازدادت بذلك مديونية البلدان الفقيرة مقومة بعملاتها المحلية . كما ترتب على السياسة النقدية الامريكية ارتفاع اسعار الفائدة فى اسواق المال العالمية ، مما اضاف اعباء جديدة على اقتصاديات البلدان المدينة وخاصة فى ظل اتباع البنوك العالمية لسياسة اقراض مشروطة بمعدلات فائدة معومة^(٢٥) .

٢- الاسباب الداخلية لأزمة الديون الخارجية

ساهمت بعض السياسات الاقتصادية الداخلية للبلدان النامية فى نشأة وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية . فقد ادت تلك السياسات الى اللجوء الى الاقتراض من الخارج من اجل الحفاظ على توازن موازين المدفوعات ، ثم ادت تلك السياسات الخاطئة الى صعوبة خدمة الديون الخارجية . ومن أهم الاسباب الداخلية لأزمة الديون الخارجية مايلى :

(١) سوء ادارة عملية الاقتراض الخارجى :

لاتتم عملية ادارة الدين الخارجى فى البلدان النامية بكفاءة اقتصادية تضمن التعاقد على الدين المناسب واعادة سداه . فقد لوحظ فى كثير من الحالات وجود افراط فى الاقتراض من الخارج ، مع استخدام القروض الخارجية فى تمويل الاتفاق الاستهلاكى بدلا من الاتفاق الاستثمارى . وقد لا يتم اجراء دراسات جدوى للقروض من حيث استخداماتها وشروطها وضمان خدمتها .

وقد ثار الجدل فى بعض البلدان حول توجيه جزء من القروض الاجنبية الى الحسابات الشخصية لبعض المسئولين بدلا من استغلالها فى تنفيذ الاستثمارات المطلوبة . وقد قدرت جريدة " فاينانشيال تايمز " فى عددها الصادر فى ٧ اغسطس ١٩٨٧ الاموال التى تم الاستيلاء عليها من القروض الموجهة الى بلاد العالم الثالث بما يتراوح بين ١٥٠ الى ٢٠٠ بليون دولار خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٥^(٢٦) .

(٢) ضعف معدلات الادخار:

تتسم البلدان النامية بضعف قدرتها على تعبئة المدخرات المحلية بالقدر الذى تتطلبه استثمارات التنمية مما يؤدى الى الاعتماد على القروض الاجنبية . ويرجع ذلك الى انخفاض كفاءة الجهاز الضريبى والمؤسسات المالية ، بالاضافة الى عدم توافر البيئة المناسبة للاستثمار . لذلك قد يلجأ بعض مواطنى البلدان النامية الى توجيه مواردهم للاستثمار فى البلدان المتقدمة.

(٣) سياسات اسعار الصرف:

يشير العديد من الكتابات الاقتصادية التى تناولت ازمة المديونية الخارجية للبلدان النامية الى ان تقويم العملات المحلية لهذه البلدان باعلى من قيمتها السوقية من أهم اسباب نشوء وتزايد أزمة المديونية . ويحدث ذلك لأن تقويم العملة المحلية باعلى من القيمة السوقية لها يؤدى الى انخفاض نسبي فى اسعار الواردات وارتفاع نسبي فى اسعار الصادرات فيزداد الانفاق على السلع الاجنبية ويقل الطلب على الصادرات الوطنية مما يؤدى الى عجز ميزان المدفوعات بصورة مستمرة وهروب رؤوس الاموال الى الخارج . لذلك يعد تخفيض قيمة العملات الوطنية للبلدان المدينة ابرز ملامح برامج التكيف والتثبيت الهادفة الى معالجة عجز ميزان المدفوعات .

الا ان التحليل السابق لا يعد صحيحا الا فى حالات معينة عندما تتوفر حرية التجارة على المستوى العالمى دون قيود كمية او غير كمية ، اضافة الى توافر شروط المرونات الداخلية والسعرية للواردات والصادرات ووجود هياكل انتاجية قادرة على اشباع الطلب الخارجى والداخلى على المنتجات الوطنية . فاذا توفرت مثل تلك الظروف يؤدى خفض قيمة العملة الوطنية الى زيادة الاسعار النسبية للواردات وانخفاض الاسعار النسبية للسلع المحلية فيزيد الطلب الداخلى والخارجى على هذه السلع الاخيرة وينخفض الطلب المحلى على السلع الاجنبية ويحدث تحسن فى وضع ميزان المدفوعات . لذلك لا بد من توفر تلك الشروط قبل خفض قيمة العملة المحلية . اما اذا لم تتوفر تلك الشروط فان خفض قيمة العملة الوطنية سيؤدى الى زيادة عبء خدمة الدين الخارجى مقوما بالعملة المحلية ، كما تزداد معدلات التضخم بسبب ارتفاع اسعار السلع المستوردة وعدم قدرة الجهاز الانتاجى الوطنى على تلبية الطلب على السلع المحلية .

(٤) سياسات التنمية الاقتصادية:

اتبعت معظم البلدان النامية سياسات تنمية تهدف الى الاحلال محل الواردات دون ان تقوم بتنمية صناعات محلية توفر الالات ومستلزمات الانتاج مما ادى الى الاعتماد على الخارج فى توفيرها. ونظرا لانخفاض حصيلة البلدان النامية من العملات الاجنبية ، تم الاعتماد على القروض الخارجية فى تمويل شراء تلك المستلزمات .

(٥) التدخل الحكومى فى تسعير السلع والخدمات :

يؤدى التدخل الحكومى - غير المبرر اقتصاديا - فى النشاط الاقتصادى الى وجود تشوهات فى الاسعار بحيث لاتعكس الندرة النسبية للموارد ولا تقوم بدورها فى توجيه تلك الموارد نحو افضل الاستخدامات. وقد نفذت مشروعات فى كثير من البلدان النامية كان يمكن ان تستخدم موارد محلية ولكن الاسعار المشوهة جعلتها تلجأ الى استيراد سلع من الخارج بشكل اثر سلبي على ميزان المدفوعات. كما لجأ بعض البلدان النامية الى استيراد مصادر طاقة خارجية وتم استخدامها بلا ترشيد، فى حين كان يمكن الاعتماد على مصادر طاقة محلية لو ترك لجهاز الثمن يعمل بلا تدخل من الحكومة.

(٦) الانفاق العسكرى :

أكد بعض الدراسات وجود ارتباط بين ارتفاع نفقات التسليح فى البلدان النامية وبين زيادة

عبء المديونية الخارجية بسبب تخصيص جزء من القروض الاجنبية لعقد صفقات الاسلحة^(٢٧). وقد قدر معهد استوكهولم لبحوث السلام الدولى ان نحو ٢٠٪ من القروض التى حصلت عليها البلدان النامية قد استخدم فى شراء الاسلحة وان الرقم السابق لا يتضمن باقى مستلزمات الحروب من مؤن وذخائر وتدريب وغيرها^(٢٨).

(٧) زيادة معدلات نمو السكان:

تتميز البلدان النامية بصفة عامة بتزايد معدلات المواليد فيها عنها فى البلدان المتقدمة . وعلى سبيل المثال كان معدل المواليد فى الاقتصاديات منخفضة الدخل ٤٢ لكل الف شخص من السكان عام ١٩٦٥ ثم انخفض الى ٣١ عام ١٩٨٨ بينما كانت الارقام المناظرة فى البلدان مرتفعة الدخل ١٩ و١٤ على التوالى^(٢٩)

(٨) اتباع سياسات التثبيت وسياسات التحرير الاقتصادى:

ادى تطبيق سياسات التثبيت التى يوصى بها صندوق النقد الدولى الى حدوث ركود اقتصادى فى عديد من البلدان التى طبقتها ، وهو الركود الذى لايسمح للاقتصاد بخدمة الديون الخارجية. كما اوضح بعض الاقتصاديين وجود علاقة بين سياسات تحرير الاقتصاد وبين ثقل عبء المديونية الخارجية^(٣٠).

وبصفة عامة تهدف برامج التثبيت الى تحقيق التوازن الكلى فى الاقتصاد وزيادة قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية مع تحقيق الظروف الملائمة للنمو الاقتصادى^(٣١)

ويرى مؤيدو تلك البرامج انه لايمكن تجنبها اذا ما أريد علاج خلل ميزان المدفوعات ، وان نتائج تطبيقها تفوق نتائج عدم تطبيقها . ويرى المؤيدون ايضا ان تلك البرامج لاتعنى ولاتؤدى الى الانكماش الاقتصادى ، كما ان خفض اسعار صرف العملات الوطنية لا يؤثر سلبيا على مستويات معيشة ذوى الدخل المحدودة ، اذ ان القيادة السياسية هى التى تحدد التكلفة الاجتماعية لهذه البرامج^(٣٢). ومع ذلك تبين تجارب تطبيق سياسات التثبيت الاقتصادى على ان المشكلات الاقتصادية التى تواجهها البلدان النامية ذات المديونية الخارجية اكثر تعقيدا مما كان معتقدا ، وان النتائج الايجابية لبرامج التثبيت تتحقق بمعدلات ابطأ مما كان مأمولا فيه .

وقد اوضحت مراجعة نتائج تطبيق برامج التثبيت التى طبقت خلال الثمانينات فى ٤٢ دولة

نامية منخفضة الدخل انه من بين ١٢ دولة من اقل الدول نموا لم تزد معدلات النمو عن متوسط معدلات نمو كل اقل الدول نموا الا فى ثلاث دول فقط هى بنجلاديش وجامبيا ومالى ، وان النتيجة الرئيسية لتطبيق برامج التثبيت كانت انكماش النشاط الاقتصادى مع عدم خفض معدلات التضخم (اى ظهور التضخم الركودى) . وحتى فى الحالات التى شهدت تحقق بعض الاثار الايجابية مثل انخفاض معدلات نمو الواردات وخدمة الدين ، انخفضت معدلات نمو الناتج القومى الاجمالى والصادرات وتدفقات رؤوس الاموال الاجنبية (٣٣) .

تنتقد سياسات التثبيت الاقتصادى أيضا بسبب الاعباء التى يتحملها اصحاب الدخل المحدود ، والتى تنتج عن :

أ- منح مزايا لاصحاب عنصر رأس المال على حساب العاملين خاصة وان زيادة التصدير تستلزم اسعارا تنافسية فى السوق العالمى تتحقق بخفض الاجور الحقيقية (٣٤) .

ب- خفض القيمة النسبية للعملة المحلية مما يزيد من تكلفة الواردات ويؤثر على مستهلكيها من محدودى الدخل .

ج - خفض العجز فى الموازنة العامة بخفض النفقات العامة على برامج يستفيد منها الفقراء .

د- الاتجاه الى فرض ضرائب غير مباشرة - بسبب صعوبة زيادة حصيله الضرائب المباشرة - مما يضاعف الاعباء التى يتحملها ذوو الدخل المحدود .

وتنتقد برامج التثبيت الاقتصادى أيضا لتقيدها جانب الطلب الكلى فى الاقتصاد (عن طريق تقييد التوسع فى الائتمان وخفض الدعم ورفع ضرائب الاستهلاك وخفض الاجور الحقيقية وخفض الانفاق العام وخفض نسبة تمويل الاصدار النقدى لعجز الموازنة العامة ورفع الاسعار وزيادة الاستثمارات الخاصة .. الخ) ، وبحيث تصيح تلك البرامج غير فعالة اذا لم تكن المشكلة الاساسية هى الزيادة فى الطلب الكلى (٣٥) .

المديونية الخارجية للدول العربية

يعانى العديد من الدول العربية من مشكلة الديون الخارجية ، حيث ازدادت تلك الديون - كما هو موضح فى جدول رقم (٣) - من نحو ٦٨ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى نحو ١٥٤ بليون دولار

جدول رقم (٣)

تطور رصيد الديون الخارجية للدول العربية

(بالمليون دولار امريكى)

الدولة	السنة	رصيد الديون				
		اتتمان صندوق التقد الدولي	اجمالي	طويلة الاجل		
				قصيرة الاجل	جملة	من مصادر رسمية أو مضمونة منها
الأردن	١٩٨٠	-	١٤٩٠	-	١٤٩٠	
	١٩٩٣	٨١	٦٨٢٥	-	٦٨٢٥	
تونس	١٩٨٠	-	٣٣٩٠	١٨٠	٣٢١٠	
	١٩٩٣	٢٨٥	٧٦٢٧	٢٠٣	٧٤٢٤	
الجزائر	١٩٨٠	-	١٧٠٤٠	-	١٧٠٤٠	
	١٩٩٣	٤٧١	٢٤٥٨٧	-	٢٤٥٨٧	
السودان	١٩٨٠	٤٣١	٤١٤٧	٣٢٥	٣٨٢٢	
	١٩٩٣	٩٢٣	٩٤٩٠	٤٩٦	٨٩٩٤	
سوريا	١٩٨٠	-	٢٩٢١	-	٢٩٢١	
	١٩٩٣	-	١٦٢٣٤	-	١٦٢٣٤	
الصومال	١٩٨٠	١٨	٥٩٥	-	٥٩٥	
	١٩٩٣	١٥٤	١٨٩٧	-	١٨٩٧	
عمان	١٩٨٠	-	٤٣٦	-	٤٣٦	
	١٩٩٣	-	٢٣١٩	-	٢٣١٩	
لبنان	١٩٨٠	-	٢٠٧	-	٢٠٧	
	١٩٩٣	-	٣٧٥	-	٣٧٥	
مصر	١٩٨٠	٤١١	١٦٠٤٠	٢٦٥	١٥٧٧٥	
	١٩٩٣	٢٠٢	٣٧٢٠٤	٦٠١	٣٦٦٠٣	
المغرب	١٩٨٠	٤٥٧	٨٤٧٥	١٥٠	٨٣٢٥	
	١٩٩٣	٢٨٥	٢٠٦٦٠	٣٤٩	٢٠٣١٠	
موريتانيا	١٩٨٠	٦٢	٧١٧	-	٧١٧	
	١٩٩٣	٦٣	١٩٦٠	-	١٩٦٠	
اليمن	١٩٨٠	٤٨	١٤٥٣	-	١٤٥٣	
	١٩٩٣	-	٥٣٤١	-	٥٣٤١	
الاجمالي	١٩٨٠	١٤٢٧	٥٦٩١١	٩٢٠	٥٥٩٩١	
(قيمة)	١٩٩٣	٢٤٦٤	١٣٤٥١٩	١٦٤٩	١٣٢٨٦٩	
(نسبة)	١٩٨٠	٢,١	٨٣,٧	١,٤	٨٢,٤	
	١٩٩٣	١,٦	٨٧,٠	١,١	٨٥,٩	

Source: The World Bank, World Debt Tables 1994-1995, Vol.2, PP 6-530.

عام ١٩٩٣ . وتأتى مصر فى مقدمة الدول العربية المدينة ، اذ بلغ رصيد ديونها الخارجية نحو ٣,٢٦٪ من اجمالى رصيد الديون الخارجية للدول العربية عام ١٩٩٣ ، بينما بلغت ارصدة الديون الخارجية للجزائر والمغرب وسوريا والسودان ٧,١٦٪ و ٩,١٣٪ و ٩,١٢٪ و ٧,١٠٪ من اجمالى الرصيد المذكور على التوالى . ويدل تزايد ارصدة الديون الخارجية للدول العربية على استمرار تلك المشكلة ، وان اختلفت حدتها من دولة إلى أخرى .

وتمثل الديون طويلة الاجل الجزء الاكبر من الديون الخارجية للدول العربية ، اذ بلغت نحو ٨٧٪ عام ١٩٩٣ ولاتمثل الديون قصيرة الاجل نسبة كبيرة من اجمالى الديون الخارجية الا فى بلدين فقط من البلدان العربية هما لبنان والسودان ، حيث مثلت الديون قصيرة الاجل نحو ٣,٧٢٪ و ٣٥٪ - على التوالى - من اجمالى رصيد الديون الخارجية عام ١٩٩٣ . ونجحت الاردن والجزائر وعمان ومصر واليمن فى خفض تلك النسبة بدرجة ملحوظة خلال المدى الزمنى المحدد فى جدول رقم (٣) . لذلك فان هيكل الديون العربية يخفف من حدة مشكلة الديون الخارجية اذ تتميز القروض طويلة الاجل بانخفاض معدلات الفائدة وطول فترات السداد وكبر عنصر المنحة . ومما يخفف كذلك من حدة المشكلة ان الجزء الاكبر من الديون يأتى من مصادر حكومية او مضمونة من الحكومات . وهى اكثر يسرا من الديون من المصادر الخاصة ، مثل البنوك التجارية وتسهيلات الموردن.

لقد اصبحت مبالغ خدمة الديون الخارجية تتجاوز قيمة الديون المسحوبة الجديدة فى بعض البلدان العربية المدينة . ويوضح جدول رقم (٤) ان اجمالى مبالغ خدمة الديون الخارجية للدول العربية قد بلغ نحو ١٧ بليون دولار عام ١٩٩٣ متجاوزا مقدار الديون التى سحبت فى نفس العام وبلغت نحو ١٢ بليون دولار . ويوضح الجدول المذكور ان الجزائر وعمان والاردن وتونس وسوريا ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا قد عانت من هذه المشكلة ، بالرغم من ان بعضها لم يسدد كافة التزاماته الخارجية أو اعفى من جزء من الديون أو أعيد جدولته ديونه الخارجية .

ومن المؤشرات الاخرى لزيادة عبء المديونية الخارجية للدول العربية ازدياد نسبة الرصيد الكلى للديون الخارجية الى كل من صادرات السلع والخدمات والنتائج المحلى الاجمالى لكل الدول العربية المدينة - ماعدا مصر ولبنان - فيما بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٣ كما يتبين من جدول رقم (٥) . وازدادت ايضا نسبة خدمة الدين الى صادرات السلع والخدمات فى هذه البلدان ، ماعدا السودان

جدول رقم (٤)

الديون المسحوية وخدمة الديون الخارجية للدول العربية

(مليون دولار امريكى)

الديون المسحوية	خدمة الدين الخارجى			السنة	الدولة
	اجمالى	الفوائد المسددة	المسدد من الاصل		
٣٦٩	٢.٩	١.٧	١.٢	١٩٨٠	الاردن
٢٠٥	٥٦٩	٢١٤	٣٥٥	١٩٩٣	
٦١١	٥٤٥	٢٥٥	٢٩٠	١٩٨٠	تونس
١١١٨	١٣٥٠	٥٠٣	٨٤٧	١٩٩٣	
٣٣٩٨	٤٠٨٤	١٥٥٦	٢٥٢٩	١٩٨٠	الجزائر
٦٥٥٥	٩١٤٦	١٧٨٣	٧٣٦٢	١٩٩٣	
٩٢١	٢٦٤	١٣٣	١٣١	١٩٨٠	السودان
١٠١	٢٠	١١	٦	١٩٩٣	
١١٤٧	٣٨٢	١٥٧	٢٢٥	١٩٨٠	سوريا
٢٢٣	٢٨٣	١٨٢	١٠٢	١٩٩٣	
١٣٥	١٣	٢	١١	١٩٨٠	الصومال
٤٦	١١	٥	٥	١٩٩٠	
٩٨	٢٤٩	٧٠	١٧٩	١٩٨٠	عمان
٣٧١	٦٠٧	١٨١	٤٢٥	١٩٩٣	
١١٧	٥٢	٤٥	٧	١٩٨٠	لبنان
٥٥	١٣٥	٩٠	٤٤	١٩٩٣	
٣٣٢٣	٢٠٣٨	٨٨١	١١٥٧	١٩٨٠	مصر
١٤٧٧	٢٤٠٧	١٣٣٦	١٠٧١	١٩٩٣	
٢٠٥٥	١٤١٣	٧٣٦	٦٧٨	١٩٨٠	المغرب
١٥٧١	٢٦١٤	١٠٦٩	١٥٤٥	١٩٩٣	
١٥٦	٤٨	٢٢	٢٦	١٩٨٠	موريتانيا
١٩٠	١٢٥	٤٧	٧٩	١٩٩٣	
٥٧٦	٧٣	٣٧	٣٦	١٩٨٠	اليمن
١٣٦	١٢٠	٤٢	٧٨	١٩٩٣	
١٢٩٠.٦	٩٣٧٠	٤٠٠١	٥٣٧١	١٩٨٠	اجمالى
١٢٠٠.٢	١٧٣٧٦	٥٤٥٨	١١٩١٤	١٩٩٣	

Source: The World Bank, World Debt Tables 1994-1995, Vol.2, PP 6-530.

وسوريا ولبنان ومصر والمغرب ، ولايعنى انخفاض نسبة خدمة الدين الى الصادرات فى بعض البلدان تحسنا فى موقف مديونيتها الخارجية ، اذ ان هذا الانخفاض نشأ عن عدم الوفاء بالالتزامات الخارجية او بسبب جدولة مدفوعاتها . وانخفضت فى معظم الاقتصاديات العربية المدينة - باستثناء مصر ولبنان والمغرب - نسبة الاحتياطيات من العملات الدولية الى رصيد الديون الخارجية ، وهو مايوضح انخفاض قدرة تلك الاقتصاديات على الوفاء بخدمة الديون الخارجية .

وتوضح الارقام السابقة ان موقف المديونية الخارجية قد تحسن بالنسبة كل من مصر ولبنان . فقد انخفضت نسبة "الرصيد الكلى للديون الخارجية" الى "صادرات مصر من السلع والخدمات" من ٣٣٢,٢٪ عام ١٩٨٢ الى ٢٥٧,١٪ عام ١٩٩٣ . كما انخفضت نسبة "الرصيد الكلى للديون الخارجية" الى "الناتج المحلى الاجمالي" لمصر من ١٢٤٪ عام ١٩٨٢ الى ١٠٤,٨٪ عام ١٩٩٣ وانخفضت نسبة "مدفوعات خدمة الدين" الى "قيمة صادرات السلع والخدمات" من ٢١,٤٪ عام ١٩٨٢ الى ١٥,٢٪ عام ١٩٩٣ ، وانخفضت نسبة الديون قصيرة الاجل - وهى الديون التى تتميز بأسعار فائدة اعلى وقصر فترة السماح والسداد- الى "الرصيد الكلى للديون" من ١٧,٢٪ عام ١٩٨٢ الى ٧,٩٪ عام ١٩٩٣ . وقد ترتب على هذا التحسن فى موقف المديونية الخارجية لمصر زيادة نسبة "احتياطيات مصر من العملات الدولية" الى "رصيد الديون الخارجية" من ٦,١٪ عام ١٩٨٢ الى ٣٤,١٪ عام ١٩٩٣ .

وبالنسبة للبنان إنخفضت فى الفترة ما بين عامى ١٩٩٠ و١٩٩٣ نسب "الرصيد الكلى للديون" الى "صادرات السلع والخدمات" و"الرصيد الكلى للديون" الى "الناتج المحلى الاجمالي" و"خدمة الدين الخارجى" الى "صادرات السلع والخدمات" و"الديون قصيرة الاجل" الى "الرصيد الكلى للديون" من ١٢٨,٢٪ ، ٥٨,٦٪ ، ٧,١٪ ، ٧٩,٨٪ ، الى ٦٥,٢٪ ، ١٦,٩٪ ، ٦,٥٪ ، ٧٢,٣٪ على التوالى . وازدادت نسبة احتياطيات العملات الدولية الى رصيد الديون الخارجية للبنان من ٢٣٦,١٪ عام ١٩٩٠ الى ٤٣٢,٤٪ عام ١٩٩٣ ، كما يتضح من الارقام الواردة فى الجدول رقم (٥) .

ولقد ادت أزمة الديون الخارجية الى لجوء عدد من الدول العربية الى عقد اتفاقيات جدولة الديون مع الدائنين ، وهو ماسيتم تناوله فيما بعد .

الخصائص الاقتصادية للبلاد العربية ذات المديونية الخارجية

تتميز الاقتصاديات العربية التى تعانى من الديون الخارجية ببعض الخصائص التى ساهمت فى

جدول رقم (٥)

بعض مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية

نسبة الدينون قصيرة الاجل الى الرصيد الكلي للديون	نسبة الاحتياجات الدولية الى رصيد الدون	نسبة خدمة الدين الى صادرات السلع والخدمات	نسبة الرصيد الكلي للدون الى		السنة	الدولة
			الناتج المحلي الاجمالي	صادرات السلع والخدمات		
٢٤,٦	٨٨,٣	٨,٤	٠٠	٧٩,١	١٩٨٠	الاردن
٠,٩	٢٧,٩	١٤,٦	١٤٢,٩	١٧٨,٥	١٩٩٣	تونس
٣,٩	١٩,٣	١٣,٩	٤١,٦	٩٠,١	١٩٨٠	الجزائر
٩,١	١٠,٨	٢٠,٢	٥٩,٩	١٣٠,٢	١٩٩٣	السودان
١٢,٠	٣٦,٥	٢٧,٣	٤٧,١	١٢٩,٤	١٩٨٠	سوريا
٢,٧	١٤,٢	٧٦,٩	٥٧,٤	٢١٦,٦	١٩٩٣	الصومال
٣٤,٤	٠,٩	٢٥,٥	٦٥,٧	٤٩٩,٣	١٩٨٠	عمان
٣٥,٧	٠,٢	٥,٤	٢٧٢,٨	٣٢٦٥,٣	١٩٩٣	لبنان
١٧,٨	٢٣,٣	١١,٤	٢١,٢	١٠٦,٣	١٩٨٠	مصر
١٨,٧	٠٠	٥,٣	٠٠	٣٧٤,٧	١٩٩٣	المغرب
٧,١	٣,٩	٤,٩	١٠٩,٥	٢٥٢,٠	١٩٨٠	موريتانيا
١٤,٠	٠٠٠٠	١١,٧	٢٨٣,٩	٢٥٩٩,٠	١٩٩٠	اليمن
٢٧,٢	١١٧,٧	٦,٤	١١,٢	١٥,٤	١٩٨٠	
١٨,٠	٧٢,٩	٩,٠	٢٨,٦	٤٨,٥	١٩٩٣	
٧٩,٨	٢٣٦,١	٧,١	٥٨,٦	١٢٨,٢	١٩٩٠	
٧٢,٣	٤٣٢,٤	٦,٥	١٦,٩	٦٥,٢	١٩٩٣	
١٧,٢	٦,١	٢١,٤	١٢٤,٠	٣٣٢,٢	١٩٨٠	
٧,٩	٣٤,١	١٥,٢	١٠٤,٨	٢٥٧,١	١٩٩٣	
٨,٠	٨,٤	٣٢,٤	٥٣,٣	٢٢٢,٥	١٩٨٠	
٢,٣	١٨,٣	٣,٧	٨١,٧	٢٥١,٣	١٩٩٣	
٧,٧	١٧,٤	١٧,٣	١٢٥,٥	٣٠٦,١	١٩٨٠	
٨,٢	٢,٢	٢٧,٣	٢٤٥,١	٤٧٩,٤	١٩٩٣	
١٨,٨	٧,٠	٦,٧	٩٥,٨	٢٤٩,٩	١٩٨٠	
٢٠,١	٥,١	٨,٥	٧٣,٠	٤٢٢,٣	١٩٩٣	

Source: The World Bank, World Debt Tables 1994-1995, Vol.2, PP 6-530.

نشأة أو زيادة عبء المديونية الخارجية ، وأهمها مايلي :

١- ارتفاع نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلى الاجمالي

تؤدى زيادة نسبة الاستهلاك الى انخفاض نصيب الادخار من الناتج المحلى اللازم لتمويل استثمارات التنمية ، مما يخلق حاجة الى الاقتراض الخارجى . وقد شهدت بعض البلدان العربية ليس فقط ازدياد نسبة الاستهلاك المحلى الى الناتج المحلى الاجمالي ، بل ايضا ازدياد قيمة الاستهلاك عن قيمة الناتج المحلى ، مثلما هو الحال فى الاردن والصومال ولبنان واليمن (وقد نجحت موريتانيا فى خفض النسبة المذكورة فيما بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩٠).

وقد أدت زيادة الاستهلاك - مع انخفاض الانتاج الزراعى فى بعض البلدان العربية الذى صاحبه زيادة فى معدلات نمو السكان - الى تزايد الاعتماد على العالم الخارجى فى توفير الغذاء . لذلك حقق الميزان التجارى للسلع الزراعية عجزا فى نهاية عقد السبعينات لكافة الاقطار العربية ماعدا السودان بعد ان كان يحقق فائضا فى بداية السبعينات فى كل من السودان ومصر والمغرب والجزائر والصومال وموريتانيا وسوريا^(٣٦) . ولقد ساهم العجز المذكور فى زيادة عجز (أو خفض فائض) موازين المدفوعات ، وهو ما أدى بدوره الى نشأة أو زيادة المديونية الخارجية .

٢- انخفاض نسبة مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالي

تتميز الاقتصاديات العربية بصفة عامة بانخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالي . ويوضح جدول رقم (٦) ان اكبر نسب لمساهمة قطاع الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالي عام ١٩٩٠ تحققت فى المغرب ومصر حيث بلغت ١٨,٧٪ ، ١٧,١٪ على التوالي، وهى معدلات منخفضة نسبيا . وتساهم الصناعة الاستخراجية بنسبة مرتفعة فى الناتج المحلى فى بعض الدول العربية مثل الجزائر وعمان ، وان نجحت بعض الدول العربية فى خفض هذه النسبة فيما بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٠. لذلك يتزايد اعتماد الدول العربية على الخارج فى توفير الالات والمعدات الحديثة ، التى تتميز بارتفاع اسعارها النسبية عن السلع الاولى ، مما يؤدى الى الاقتراض الخارجى.

٣- وجود عجز مستمر فى الموازنات الحكومية

تشهد جميع الاقتصاديات العربية التى تعاني من مشكلة المديونية الخارجية عجزا مستمرا فى

جدول رقم (٦)

بعض خصائص الاقتصاديات العربية ذات المديونية الخارجية

الدولة	السنة	نسبة الاستهلاك الى الناتج الاجمالي %	نسبة مساهمة الصناعة لاستخراجية فى الناتج المحلى %	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى %	الرقم القياسى لسعر الصرف عام ١٩٨٥ = ١٠٠
الاردن	١٩٨٠	١٠٩	٤٠٥	١٤٠٣	
	١٩٩٠	١١٢	٧٠٠	١٣٠١	٤٧٠٧
تونس	١٩٨٠	٧٦	١٤٠٠	١٣٠٧	
	١٩٩٠	٨١	٦٠٨	١٤٠٩	٧٢٠٠
الجزائر	١٩٨٠	٥٦	٣٣٠٩	١٠٠٥	
	١٩٩٠	٦١	٢٣٠٥	١٠٠٣	٤٩٠٠
السودان	١٩٨٠	٩٤	٠٠١	٦٠٥	
	١٩٩٠	٧٩	٠٠١	٨٠٦	٥٣٠٠
سوريا	١٩٨٠	٨٨	١١٠٣	٧٠٢	
	١٩٩٠	٨٥	١١٠٨ ^(١)	١٢٠٠ ^(١)	٢٤٠٢
الصومال	١٩٨٠	١٠٤	٠٠٥	٦٠٨	
	١٩٩٠	٩٤	٠٠٤	٤٠٤	٢٠٩
عمان	١٩٨٠	٥٢	٦٢٠٥	٠٠٧	
	١٩٩٠	٦٥	٤٩٠٤	٣٠٨	٦٢٠٨
لبنان	١٩٨٠	١١٧	صفر	١٢٠٨	
	١٩٩٠	١٤٣	٠٠	١٢٠٦	١٠٦
مصر	١٩٨٠	٨٧	١٨٠٥	١١٠٣	
	١٩٩٠	٩٥	٤٠٦	١٧٠١	٧١٠١
المغرب	١٩٨٠	٨٦	٥٠٢	٢٠٠٢	
	١٩٩٠	٨٢	٢٠٧	١٨٠٧	١٠٤٠٢
موريتانيا	١٩٨٠	١٠٠	١٣٠٧	٦٠٣	
	١٩٩٠	٨٩	١٠٠٦	٨٠٨	١٢١٠٧
اليمن	١٩٨٠	١٢٨	٠٠	٠٠	
	١٩٩٠	١١٠	٨٠٤	٨٠٤	٥١٠٠

(١) عام ١٩٨٩

ملاحظة: تم اختيار عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٠ كعامى مقارنة لمعرفة التطور الذى حدث فى عقد من الزمان ، ولتوحيد سنوات المقارنة لان بيانات السنوات التالية لاتتوفر لجميع البلدان المذكورة ، وكذلك لتأثر بيانات السنوات الاولى فى التسعينات بظروف عارضة تمثلت فى احداث ازمة الخليج وتطوراتها .
المصدر : الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، اعداد مختلفة.

موازناتها الحكومية - وان استطاعت موريتانيا التخلص من هذا العجز منذ عام ١٩٨٦ - خلال المدة التى تنصب عليها الدراسة (١٩٧٥-١٩٩١) . ويؤدى العجز فى الموازنات الحكومية الى الاقتراض الداخلى أو الخارجى أو كليهما مما يساهم فى نشأة أو زيادة المديونية الخارجية.

٤- انخفاض الرقم القياسى لاسعار الصرف

يوضح جدول رقم (٦) انخفاض الرقم القياسى لاسعار الصرف فى جميع الاقتصاديات العربية المدينة بين عام ١٩٨٥ و ١٩٩٠ باستثناء المغرب وموريتانيا . وتلجأ الدول التى تعاني عجزا فى موازين مدفوعاتها الى خفض اسعار صرف عملاتها من اجل خفض اسعار منتجاتها وزيادة قدرتها التنافسية فى الاسواق العالمية ، وزيادة اسعار الواردات - مقومة بالعملة المحلية - لخفض الطلب عليها فى السوق المحلى . الا ان هذا الاسلوب لايفيد الا اذا توفرت شروط المرونات الدخلية والسعرية، وسيادة حرية التجارة على المستوى العالمى ، بالاضافة الى توفر جهاز انتاجى فعال لتلبية الزيادة فى الطلب .

٥- صادرات النفط

لايمثل وجود صادرات نفطية شرطا اساسيا للهروب من مأزق المديونية الخارجية ، اذ ان بعض الاقتصاديات العربية المدينة تصدر النفط (مثل تونس والجزائر وسوريا وعمان ومصر) .

وقد تراكمت فوائض مالية من العملات الاجنبية لبعض البلدان العربية وظفت فى الاسواق المالية العالمية ، واستخدم بعضها فى اقراض الدول العربية بشروط غير ميسرة^(٣٧) . وواجهت الدول العربية المصدرة للبتترول محاولات من الدول الصناعية لاستنزاف مواردها عن طريق خفض اسعار البتترول الخام فى السوق العالمى (بزيادة المخزون الاستراتيجى من البتترول ، واجراء بحوث لترشيد استهلاك الطاقة وتطوير مصادرها البديلة...) مع زيادة اسعار السلع المصنعة، وتقييد نقل التكنولوجيا الحديثة الى البلدان النامية بصفة عامة ، وترويج نقل اغطاط الاستهلاك الترفى الى هذه البلدان^(٣٨) .

٦- تحقيق عجز فى العمليات الجارية

حققت العمليات الجارية للاقتصاديات العربية المدينة عجزا مستمرا - أو فى اغلب السنوات - خلال السنوات الاخيرة ، مثلما هو الحال فى الاردن ولبنان وموريتانيا واليمن والصومال والسودان وتونس . وتأرجح رصيد العمليات الجارية بين تحقيق فائض فى بعض السنوات وعجز فى سنوات

أخرى، كما حدث فى المغرب وعمان وسوريا ، اما رصيد العمليات الجارية لمصرف قد ظل يحقق عجزا مستمرا حتى عام ١٩٩٠ ثم بدأ فى تحقيق فائض بعد ذلك (٣٩).

٧- قصور اجهزة التخطيط

عانت معظم الدول العربية من قصور اجهزة التخطيط ، وتمثل ذلك فى عدم ترابط البرامج القطاعية ، واهمال تنمية الموارد البشرية وتطوير البنية الاساسية والبنيان المؤسسى الذى يحقق تراكم الخبرات التقنية وبالتالي خفض الاعتماد على المصادر الاجنبية (٤٠).

أهم اساليب مواجهة أزمة المديونية الخارجية للدول العربية

تنبىء الظروف الراهنة التى تمر بها المنطقة العربية عن بزوغ عصر جديد يتطلب من الدول العربية التكتل الواعى لمواجهة المستقبل . وما لاشك فيه ان أزمة الديون الخارجية تضعف من قدرة الدول العربية سياسيا واقتصاديا فى مواجهة تحديات المستقبل . ويمكن القول ان الدول العربية تمتلك مجتمعة مقومات التغلب على الازمة المذكورة ، وما يحقق استقلالية القرار العربى ويدعم القدرة التفاوضية العربية اقليميا ودوليا .

ويتبين مما تقدم ازدياد رصيد الديون العربية مع تحقيق عجز مستمر فى الموازين التجارية لمعظم الدول العربية المدينة . وقد امكن تخفيض معدلات نمو ارصدة الديون الخارجية ليس بالوفاء بتلك الالتزامات ولكن عن طريق الحصول على بعض الاعفاءات وتأجيلات السداد . لذلك يمكن القول ان مشكلة المديونية الخارجية للدول العربية التى تحقق موازينها التجارية عجزا مستمرا هى مشكلة عدم قدرة على خدمة ديونها الخارجية، اما الدول العربية الاخرى فتعانى من مشكلة عدم توافر سيولة كافية. ويتمثل الحل الاساسى لمشكلة المديونية الخارجية فى تحقيق تنمية اقتصادية مستمرة تحقق (٤١):

أ- معدلات نمو متزايدة للنتائج المحلى الاجمالي تحقق تحسنا مستمرا فى مستوى معيشة الافراد، ويستلزم ذلك زيادة معدلات الاستثمار والاستيراد (كنسبة من الناتج القومى) .

ب- قدرة مستمرة على خدمة الديون الخارجية ، وهو ما يستلزم زيادة معدلات الصادرات والادخار . ويمكن زيادة معدل الصادرات (كنسبة من الناتج القومى) بزيادة معدلات الانتاج وتحسين نوعياته وزيادة قدرته التنافسية فى السوق العالمى ، وهى أمور قد تستغرق بعض الوقت . ولقد اثبت الواقع فى عديد من البلدان ان تحقيق المعدلات المطلوبة من الادخار اكثر صعوبة من تكوين فائض

تجارى (اى زيادة الصادرات عن الواردات) . لذلك تظل هناك حاجة الى الاقتراض الخارجى خلال مرحلة الاصلاح الاقتصادى ، الا ان معدل الاقتراض لابد من ان ينخفض تدريجيا مع زيادة معدلات الادخار المحلى . وهنا ينظر الى المديونية الخارجية على انها مرحلة مؤقتة توجه فيها الموارد الخارجية نحو استثمارات مجدية تمكن الاقتصاد من النمو والوفاء بالتزاماته المستقبلية ، ومعنى آخر فان صافى القيمة الحالية للاقتراض الخارجى (مزاياه مطروحا منها تكلفته) يجب الا يكون سالبا .

ومن أهم الاساليب التى يمكن اتباعها للتغلب على المشكلة المذكوره مايلى :

١- عقد اتفاقيات اعفاء أو إعادة جدولة للديون

اذا ما قامت دولة مدينة باتباع برنامج صندوق النقد الدولى للشريحة العليا للاتمان فإنها تجتمع مع ممثلى دائئتها الرسميين فى نادى باريس من اجل اعادة جدولة ديونها وتخفيضها . وتفيد عملية اعادة الجدولة الدول الدائنة بفتح اسواق البلدان المدينة امام صادراتها وبالتالي الاستفادة الكاملة من الطاقات الانتاجية المتاحة ، كما توفر للبلدان الدائنة واردات سلع رخيصة من البلدان المدينة . كما تفيد تلك العملية البلدان المدينة بتخفيضها لصادراتها لقيمة الحالية للديون - بخفض رصيد الديون أو اعباء خدمتها أو اطالة فترة السداد - مما يجعل الدول المدينة فى وضع نسبي افضل ويخفض النسبة من الدخل القومى اللازمة لخدمة الديون الخارجية . لذلك فان عملية اعادة جدولة الديون تعد ناجحة اذا ما اصبحت البلدان المدينة بعدها قادرة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية .

وقد اوضحت التجارب الناجحة فى معالجة مشكلة الديون الخارجية أهمية حدوث اعادة جدولة للديون . فقد تحولت تركيا من دولة عالية المديونية الى دولة ذات معدلات نمو اقتصادى مرتفعة فى الفترة ما بين اواخر السبعينات ومنتصف الثمانينات بعد مرورها بسلسلة من اعادة جدولة الديون الخارجية وتنفيذ برامج التكيف الاقتصادى^(٤٢) . اما المانيا فقد منحت خفضا قدر بنحو ٧٠٪ من ديونها السابقة للحرب- وذلك فى اتفاقها مع دائئتها فى فبراير ١٩٥٣ ، وهو مسمى " اتفاق لندن " مما مكنتها من اصلاح اقتصادها مرة اخرى . كما منحت اندونيسيا - فى اتفاق مع دائئتها فى ٢٤ ابريل ١٩٧٠ - فترات سداد طويلة وخفض فى معدلات الفائدة على القروض ، وهى تسهيلات تعادل خفضا قدره ٥٧٪ من ديونها الخارجية بالرغم من النص على سداد اصل الديون بالكامل^(٤٣) .

وقد عقدت بعض الدول العربية ذات المديونية الخارجية اتفاقيات لاعادة جدولة ديونها الخارجية لدائئتها الرسميين وللبنوك التجارية الدائنة. ولقد عقدت خلال المدة من ١٩٨٠ حتى سبتمبر ١٩٩٤

الاتفاقيات التالية-(٤٤):

الجزائر : عقدت اتفاقية مع البنوك التجارية فى فبراير ١٩٩٢ حصلت بمقتضاها على تسهيلات لاعادة تمويل الديون المستحقة خلال المدة من اكتوبر ١٩٩١ حتى مارس ١٩٩٣ ، كما عقدت اتفاقية مع المصادر الرسمية الدائنة فى يونية ١٩٩٤ لاعادة جدولة ديون قدرها ٥٣٤٥ مليون دولار .

مصر : عقدت مصر اتفاقيتين مع دائنيها الرسميين، الاولى فى مايو ١٩٨٧ لاعادة جدولة ديون قدرها ٥٥٦٣ مليون دولار، والثانية فى مايو ١٩٩١ لاعادة جدولة ديون قدرها ٢١٩٧٢ مليون دولار .

الاردن : عقد الاردن عددا من الاتفاقيات تضمنت اتفاقيات مع البنوك التجارية فى سبتمبر ونوفمبر ١٩٨٩ وديسمبر ١٩٩٣ ، واتفاقيات مع المصادر الرسمية للديون فى يوليو ١٩٨٩ وفبراير ١٩٩٢ ويونيو ١٩٩٤ . وقد بلغت الديون الرسمية التى تضمنتها الاتفاقيات السابقة نحو ٢٤٢٧ مليون دولار ، وتجاوزت الديون من المصادر الخاصة ١٤٧٥ مليون دولار .

موريتانيا : عقدت موريتانيا خمس اتفاقيات مع دائنيها الرسميين خلال المدة من ابريل ١٩٨٥ حتى يناير ١٩٩٣ بلغت الديون التى تضمنتها ٣٨٧ مليون دولار .

المغرب : عقد المغرب ثلاث اتفاقيات مع البنوك التجارية الدائنة فى فبراير ١٩٨٦ وسبتمبر ١٩٨٧ وسبتمبر ١٩٩٠ (تضمنت ديونا قدرها ٥٣١ و ٢٤١٥ و ٣٢٠٠ مليون دولار على التوالى)، واتفاقيات مع الدائنين الرسميين فى اكتوبر ١٩٨٣ وسبتمبر ١٩٨٥ ومارس ١٩٨٧ واكتوبر ١٩٨٨ وسبتمبر ١٩٩٠ وفبراير ١٩٩١ بلغت جملة الديون التى تضمنتها ٧٣٣٤ مليون دولار .

الصومال : عقد الصومال اتفاقيتين مع الدائنين الرسميين الاولى فى مارس ١٩٨٥ تضمنت ديونا قدرها ١٢٦ مليون دولار ، والثانية فى يوليو ١٩٨٧ وتضمنت ديونا قدرها ٩٥ مليون دولار .

السودان : عقد السودان اتفاقيات مع البنوك التجارية الدائنة فى نوفمبر ١٩٨١ ومارس ١٩٨٢ وابريل ١٩٨٣ واكتوبر ١٩٨٥ بلغت جملة الديون التى تضمنتها ٢٣٣٥ مليون دولار . وعقد اتفاقيات مع الدائنين الرسميين فى مارس ١٩٨٢ وفبراير ١٩٨٣ ومايو ١٩٨٤ تضمنت اعادة جدولة ديونا قدرها ٩٨٨ مليون دولار .

ولعله مما يعيب اتفاقيات اعادة جدولة الديون المستحقة ضرورة التزام الدولة المدينة ببعض الشروط ، التى قد تتعارض مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية . وبالتالي يمثل التعامل فى السوق

الثانوى لديون البلاد النامية بديلا جيدا لتخفيف عبء المديونية الخارجية .

٢- التعامل فى السوق الثانوى لديون البلاد النامية

انشىء السوق الثانوى لديون البلدان النامية عام ١٩٨٢ بسبب تضخم تلك الديون وزيادة احتمالات عدم سدادها وبالتالي انخفاض قيمتها المتوقعة . وقد ساعد على دعم ونمو تلك السوق مبادرة برادى التى قدمت الى لجنة مؤتمر بريتون وودز فى مارس ١٩٨٩ . وتتلخص البدائل المطروحة فى هذه السوق امام البلدان المدينة فيما يلى :

(١) استبدال الديون باصول Debt Equity Swaps

ويأخذ الاشكال الاتية

أ - اعادة شراء الديون Debt-buyback أو جزء منها بخصم متفق عليه اما من اصل الدين أو من الفوائد المستحقة أو من كليهما . ويؤدى ذلك الاختيار الى خفض قيمة الديون القائمة، الا ان البلد المدين قد لا تتوفر لديه الموارد الكافية لاعادة شراء ديونه الا اذا تمكن من عقد قرض جديد لتسوية القرض القديم بعد خصمه (وهو مايسمى مقايضة دين بدين Loan-to-Loan swaps)

ب - استبدال القروض القائمة بسندات تعادل قيمة القرض الاصلى بعد خصمه بمعدل خصم متفق عليه Discount bond exchange ، وتخضع هذه السندات لعائد سوقى (اى خصم الدين الاصلى) .

ج - استبدال القروض بسندات مساوية لقيمتها الاسمية ولكن بمعدلات فائدة اقل Par bond exchange وهو مايعنى خفضا لخدمة الدين.

د - استبدال القروض بسندات اسمية بمعدل فائدة سوقى مع الحصول على موارد مالية جديدة من البنوك بنسب محددة Conversion bonds combined with new money وهو الاختيار الذى تفضله البنوك غير الراغبة فى أو غير القادرة على المساهمة فى خفض الدين الاصلى أو خدمته .

ويمكن تحويل الديون الاجنبية الى عملة البلد المدين او استبدالها بأصول عينية أو مالية فى البلد المدين ، مما يمثل ميزة للمستثمر الاجنبى فى حالة خفض قيمة العملة المحلية وقيام البلد المدين باعطاء حوافز للاستثمارات الاجنبية .

وتتوقف اسعار الديون الاجنبية للبلدان النامية فى تلك السوق على عدد من العوامل كالظروف الاقتصادية للبلد المدين (مثل تحسن معدلات النمو الاقتصادى وتوفير الاستقرار الاقتصادى بما يؤدى الى زيادة اسعار القروض) وثقة مراكز الائتمان الدولى بالبلد المدين ، وموقف المنظمات الدولية والدول الكبرى فى دعم تلك السوق . ونظرا للمزايا التى تحققها تلك السوق للبلدان المدينة (مثل التحسن فى موقفها تجاه خدمة الديون الاجنبية وبالتالي تدفق الاستثمارات الاجنبية إليها والحد من هروب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج ، وزيادة كفاءة اصلاح المسار الاقتصادى) فقد قامت بشراء جزء من ديونها فى تلك السوق . وكذلك اغرت العوائد المحتملة المرتفعة المستثمرين فى البلاد المتقدمة على التعامل فى السوق المذكورة، اذ قدر متوسط العائد الصافى على سندات برادى فى يونيو ١٩٩٤ بنحو ١٦,٤٪ وعلى السندات النيجيرية بنحو ٢٦,٢٪ وعلى السندات المكسيكية بنحو ١٢,٨٪^(٤٥) وإلى جانب ذلك قام بعض المنظمات الرسمية وغير الرسمية المعنية بشئون البيئة بشراء جزء من ديون البلدان النامية وتحويلها الى عملة أو أصول محلية تستخدم فى تمويل مشروعات الحفاظ على البيئة.

ولقد سادت سندات برادى عمليات السوق الثانوى لديون البلدان النامية ، حيث ارتفعت قيمة عمليات تلك السوق من اقل من ٥٠ بليون دولار حتى عام ١٩٨٩ الى نحو ١٠٠ بليون دولار فى منتصف عام ١٩٩٤^(٤٦).

وتعد مصر من اكبر الدول العربية تحويلا لديونها ، اذ بلغ مجموع عمليات تحويل الديون الى اصول محلية خلال المدة ١٩٨٥-١٩٩٣ نحو ٤ بليون دولار^(٤٧).

(٢) استبدال الديون بالتنمية Debt-for-Development swaps

تمت تلك العمليات بقيام منظمة دولية - عادة غير حكومية - بشراء الديون الرسمية التى على الدولة النامية المدينة فى السوق الثانوى وذلك بمعدل خصم مرتفع (فى عدد من الحالات تبرعت بعض البنوك التجارية بالديون المستحقة لها) ، ثم تباع ذلك الدين بقيمته الاسمية أو المخصومة - وفقا للظروف - إلى البنك المركزى فى الدولة المدينة ، على أن توجه الاموال نحو تمويل مشروعات تنمية فى مجالات البيئة والصحة والتعليم وغيرها . ولتجنب الاثار التضخمية التى قد تنشأ عن تلك التحويلات تقوم السلطات المحلية غالبا باصدار سندات محلية - قد يطلق عليها سندات البيئة - لتدبير الاموال اللازمة.

وتعد منظمة الامم المتحدة للاطفال من المنظمات الرائدة فى هذا المجال ، حيث بلغت عملياتها نحو ٤٤ مليون دولار - بالعملة المحلية - استخدمت فى خفض ديون خارجية على البلدان النامية قدرها نحو ٨٨ مليون دولار . وقد استفادت السودان من تلك العمليات (مقيضة الديون بتنمية الاطفال) ، حيث استبدلت ديونا قيمتها ٥٩ مليون دولار استخدمت فى مشروعات المياه خلال المدة ١٩٨٩-١٩٩٤ (٤٨).

(٣) التعاون الاقتصادى العربى

يتيح وجود السوق الثانوى لديون البلدان النامية اساسا جيدا للتعاون الاقتصادى العربى الذى يمكن ان يحقق هدفين فى وقت واحد ، هما ، التخلص من مشكلة المديونية الخارجية ودعم الوحدة الاقتصادية العربية . ويمكن ان يتحقق ذلك بقيام الدول العربية - على مستوى الحكومات او على مستوى المؤسسات المالية والاقتصادية العربية . - بشراء الديون العربية بقيمتها المنخفضة فى هذه السوق ومبادلتها بمشروعات محلية فى الدول العربية المدينة فى ظل تكامل اقتصادى عربى مدروس . ويؤدى هذا الاسلوب الى قيام مشروعات اقتصادية متكاملة على المستوى العربى يتم تمليكها للمواطنين العرب اذا ما بدأتها المؤسسات العربية ، أو اقراض رجال الاعمال العرب الاموال اللازمة لبدء تلك المشروعات ليتم إدارتها وفقا للاسس الاقتصادية .

هوامش الدراسة

(1) William Darity Jr. and Bobbie L. Horn, *The Loan Pushers (USA: Ballinger Publishing Company, 1988)*, p. 65.

(2) *Ibid*, p. 8.

(3) Darrell Delamaide, *Debt Shock (NY: Doubleday & Company, Inc., 1984)*, pp. 11-15.

(٤) ويوضح جدول رقم (٢) مزيدا من المؤشرات التى تبين عبء المديونية الخارجية للبلدان النامية . ويستند الجدولان المذكوران على البيانات التى يصدرها البنك الدولى ، وهى بيانات قد تختلف عن البيانات المناظرة التى تصدرها منظمات دولية اخرى مثل صندوق النقد الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لذات السنوات بسبب اختلاف المفهوم أو المحتويات التى يتضمنها الرقم فى كل حالة .

- (5) Eduardo Borensztein, " Will Debt Reduction Increase Investment, *Finance & Development*, Vol. 28, no 1, March 1991, pp. 25-27.
(٦) انظر فى ذلك :
- الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى وآخرون ، التقرير الاقتصادى العربى
الموحد ، ١٩٩٣ ، ص ، ٣٢٣
- (7) William R. Cline, *Systematic Risk and Policy Response* (Washington, D.C.: Institute for International Economics, 1984), p. xvii..
- (8) William R. Cline , *International Debt and the Stability of the World Economy* (Washington, D.C.: Institute for International Economics, 1983), p. 121.
- (9) William Darity Jr. and Bobbie L. Horn, *op.cit.*, pp.22-23.
- نقلا عن
Dragoslav Avramovic et. al., *Economic Growth and External Debt*
(Baltimore: John Hopkins Press, 1964), pp. 47-84.
- (10) William R. Cline, *op. cit.*, p. 17.
- (11) *Ibid*,p.12.
- (١٢) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٩٠ ، ص ، ١٩٧ .
- (١٣) المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .
- (14) Paul Vallely, *Bad Samaritans* (USA: ORBIS BOOKS, 1990),p.4.
- (15) Marilyn J. Seiber, *International Borrowing by Developing Countries*
(USA : Pergamon Press Inc., 1982),p.6.
- (16) Richard W. Lombardi, *Debt Trap* (NY: Praeger, 1982),p. 91.
- (17) John Loxley, *Debt and Disorder*(USA: Westview Press, Inc., 1986),p.12.
- (١٨) تبدأ قصة " الدولار الاوروبى " حين قامت الصين والاتحاد السوفيتى مع نهاية الحرب العالمية الثانية بفتح حسابات ودائع فى البنوك الاوروبية بالدولارات المملوكة لهما والمودعة بالبنوك الامريكىة خشية قيام حكومة الولايات المتحدة بمصادرة تلك الودائع عند نشوب ازمت سياسية . وبالرغم من تحويل تلك الودائع الى البنوك الاوربية دفتريا ، فقد ظلت واقعييا فى البنوك الامريكىة ولكن باسماء بنوك اوربية، ولذلك لم تخضع لرقابة السلطات النقدية فى دول اوروبا أو الولايات المتحدة وسميت بالاسم

المذكور . وقد ازداد مقدار هذه الدولارات الاوروبية عندما اصدرت الحكومة الامريكية تشريعات فى الستينات تحظر تحويل اموال المواطنين الامريكيين الى الخارج من اجل دعم الاستثمار المحلى ، فقامت الشركات الامريكية التى لها أنشطة خارجية بايداع نحو ٣٠ بليون دولار امريكى فى البنوك الامريكية فى شكل دولارات اوروبية . واصبحت سوق هذه الاموال تعرف باسم سوق " الدولار الاوربى " . ولا تخضع لاية رقابة نقدية حكومية . انظر

Paul Vallely, *op.cit.*, pp.137-139.

- (19) Eugene Rothery, " The Politics of the Debt Crisis"; in :
Christine A.Begdanowios-Bindert, editors, **Solving the Global Debt Crisis** (NY:Harpor of Row, Publishers, 1989),p.3.
- (20) Peter J.Henriot et.al."International Debt, Austerity, and the Poor" in :
Lee A.Tavis, editor, **Rekindling Development: Multinational Firms and World Debt** (Indiana: University of Notre Dame Press, 1988),p.14.
(٢١) تعرف هذه السياسة باسم " الحث على الاقتراض " . انظر
William Darity JR. and Bobbie L. Horn, *op.cit.*,pp.11-17.
- (22) Paul Vallely, *op.cit.*,pp.138-141.
وما يذكر ان المتوسط السنوى لمعدلات الفائدة على الديون القائمة طويلة الاجل للبلدان النامية قد ارتفع من ٤,٥ ٪ خلال الفترة ٧٣-٧٧ الى ٨,٥ ٪ خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٢ انظر
William R.Cline, *op.cit.*,p.12.
- (23) Rudiger Dornbush and John H.Makin , " Introduction"; in : Rudiger Dornbush et al., **Alternative Solutions to Developing Countries Debt Problems** (USA: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1989),p.2.
- (24) Pau Vallely, *op.cit.*,p.135.
- (25) Peter Nunnenkamp, **The International Debt Crisis of The Third World** (NY: St.Martins Press, 1986) pp. 52-53.
- (26) Paul Vallely, *op.cit.*,p.150.
- (27) William Darity Jr. and Bobbie L.Horn, *op. cit.*, pp. 32-33 and p. 103.
- (28) Paul Vallely, *op. cit.*, p. 152.

(٢٩) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية فى العالم - ١٩٩٠ ، ص ص ٢٦٢-٢٦٣ .

(30) William Darity and Bobbie L.Horn, *op.cit.*,p.31

نقلا عن :

Persia Arida “ Macroeconomic Issues for Latin America” *Journal of Development Economics*, 22. 1986,pp.182-183.

(٣١) من المعروف ان صندوق النقد الدولى يقوم بتوفير العملات الاجنبية وحقوق السحب الخاصة للدول الاعضاء وفقا لمساهماتهم فى الصندوق - أو على اساس حصص معينة لكل عضو - مقابل العملات المحلية للدول التى تريد الاقتراض ، وهو الإجراء الذى يسمى بعملية اعادة الشراء ولا توجد قيود على هذه العملية اذا كانت مؤقتة أو كانت قيمة العملات الصعبة المطلوب اقتراضها اقل من ٢٥٪ من حصة الدولة العضو فى الصندوق . اما اذا زادت عن ذلك فانها تدخل فى الشرائح العليا وتعتبر عملية اقتراض مشروطة باتباع برامج التكيف التى يوصى بها الصندوق لاصلاح المسار الاقتصادى للدولة المقترضة انظر :

Kendall W. Stiles, *Negotiating Debt* (USA: Westview Press, Inc, 1991),p.2.

وكان صندوق النقد الدولى يوصى الدول التى تلجأ إلى طلب مساعدته باتباع برامج تثبيت تركيز اساسا على التحكم فى جانب الطلب المحلى مع اعطاء دور ثانوى لحفز جانب العرض لكونها برامج خاصة بالمدى القصير. ولقد ادى ظهور ازمة المديونية الخارجية للدول النامية خلال الثمانينات الى اتجاه الصندوق إلى التوصية باتباع برامج تكيف تطبق فى المدى الطويل . انظر

Robin R. King and Michael D. Robinson, "Assessing Structural Adjustment Programs", in: John F.Weeks (ed.), *Debt Disaster* (NY:NY University Press, 1989),pp.104-106.

(32) Peter J. Henriot et. al. *op.cit.*, p.28.

(٣٣) انظر فى ذلك

Goerge Macesich, *World Debt and Stability* (NY:Praeger, 1991),pp.93-94.

Robin A. King and Michael D. Robinson, *op.cit.* ,p.107.

(٣٤) يرى بعض الاقتصاديين انه من الظلم - اخلاقيا - ان يتحمل محدودو الدخل عبء انتاج سلع رخيصة - نتيجة خفض الاجور - تصدر لاستهلاك الاغنياء فى البلدان

المتقدمة . انظر

Richard D.Fletcher, “ Underevaluation , Adjustment and Growth”,in:John F.Weeks (ed.) op.cit. ,p.150.

(35) Robin A.King and M.D.Robinso , op.cit. ,p.106.

(٣٦) الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادى العربى المرحد ١٩٨١ ، ص ٣٨ .

(٣٧) المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

(٣٨) المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

(39) The World Bank, World Debt Tables 1994-1995,vol.2.,pp.6-530.

(٤٠) الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

(٤١) سبقت الاشارة الى ان مشكلة المديونية الخارجية قد خفت الى حد كبير منذ بداية التسعينات بالنسبة لبعض الدول العربية المدينة مثل مصر (التي تقوم بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادى وحصلت على اعفاء من بعض الديون) ولبنان . وبوجه عام لاتتساوى حدة المشكلة المذكورة فى كل البلدان العربية المدينة ، لذلك يتطلب الأمر النظر فى اوضاع كل دولة عربية على حده وقياس تطور امكاناتها فى مواجهة خدمة ديونها . الا ان الهدف من كتابة هذه السطور هو ايضاح ان الدول العربية تمتلك - فى مجموعها - مقومات التغلب على ازمة المديونية الخارجية ، وهو ما يمكن من تحقيق استقلالية القرار العربى وتحقيق التقدم الاقتصادى.

(42) Barry Herman, “ The Outlook for Development”; in : John F.Weeks,op.cit.,p.18.

(43) Mike Feber, “Renegotiating Official Debts”, Finance & Development, December 1990,pp.19-21.

(44) The World Bank, World Debt Tables 1994-1995,vol.1,pp.78-81.

(45) Ibid.,p.32

(46) Idem.

(47) The World Bank, World Debt Tables 1994-1995,vol.1,p.163.

(48) Ibid.,p.166.